

كلمة السيد محافظ بنك الجزائر

أود أن أؤكد التزام بنك الجزائر، بإدراج الاحتفال بهذا اليوم، في إطار نهج يعتمد أساساً على تعزيز الادماج المالي.

إن الادخار مدرج في المقاربة التي تبناها بنك الجزائر باعتباره أحد العناصر التي تدخل في مجمل النطاق الذي يحتوي جميع المنتجات الأخرى المسموح بتسويقها بالبنوك الموجودة على الساحة.

وعليه، أجدد عزم بنك الجزائر، فيما يتعلق بهذا الشق، الذي تم وضع لبناته الأولى في السنوات الأخيرة، على تحقيق الهدف الذي حدده وهو تحقيق معدل كبير من الخدمات المصرفية من حيث تغطية كامل التراب الوطني.

وهذا، من خلال وضع شروط القبول لجميع أنواع الزبائن، وبمختلف الفئات العمرية، مع ضمان تحسينها باستمرار.

أود أن أشير أنه في ظل زخم إجراءات التسهيلات التي اتخذها بنك الجزائر، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز القدرة التجارية للبنوك، فقد تم إثراء المشهد المصرفي تدريجياً، سواء من حيث فتح فروع بنكية أو من حيث تطور قنوات توزيع بنكية جديدة، بما يتماشى ويلي حاجيات المواطنين.

فقد مكن ذلك، من تسويق خدمات بنكية رقمية في وقت قصير نسبياً، أصبحت تبدو شائعة لدى عامة الناس مثل استخدام بطاقات الدفع، توفير أجهزة الدفع لصالح التجار، والدفع المباشر عبر الشبكة الالكترونية، الذي يعرف تطوراً ملحوظاً وكذلك استخدام الهاتف النقال في العمليات البنكية الأساسية، بما في ذلك فتح الحساب.

وقد ترسخت دينامية جديدة تدريجياً بعد اعتماد تنظيم جديد مكرس خصيصاً لنافذة "شباك الصيرفة الإسلامية" حيث أضيفت إلى المنتجات التقليدية و شجعت البنوك والمؤسسات المالية على توسيع شبكاتها وتواجدها في المناطق النائية من البلاد.

ونتيجة لذلك، شهدت تراخيص منتجات التمويل الإسلامي نمواً كبيراً، حيث انتقلت من 49 سنة 2020 إلى 89 نهاية أكتوبر 2021.

شهدت شبكة البنوك نمواً ملحوظاً في غضون الثلاث السنوات الماضية. ويتضح ذلك من خلال عدد تراخيص الفتح التي منحها بنك الجزائر، والتي ارتفعت من 60 سنة 2019 إلى 78 سنة 2021.

أما بالنسبة للمنتجات الجديدة الأخرى، فإن غالبية التراخيص التي يصدرها بنك الجزائر تتعلق بالمدفوعات الإلكترونية والمعاملات الرقمية، حيث تشكل جزءاً من مجموعة المنتجات العملية في السوق، على سبيل المثال، فإن 83 من أصل 117 منتجاً معتمد من طرف بنك الجزائر يتعلق بالمنتجات والخدمات المصرفية الرقمية، أي بنسبة تفوق 70 %.

للعلم، يبدو لي أنه من المهم أن أشير، إلى أن إغلاق بعض الشبابيك من قبل بعض البنوك يمكن تفسيره بتوسيع قنوات التوزيع الرقمية الجديدة.

وفي هذا الصدد وبالنظر إلى المساحة الشاسعة لبلد قارة كالجزائر، على البنوك أن تضع نفسها في منظور توسع شبكتها المصرفية، وذلك بزراعها في كافة المناطق التي تعاني حالياً من هاجس الاقصاء المالي.

و علاوة على هذا، إن تجميع وتناسق الجهود المبذولة حديثاً، دفعت مسيرة دينميكية مؤكدة، باستعمال التكنولوجيات الجديدة القائمة، وفقاً لتوافرها ووفقاً لملاءمة الزبائن في جميع أنحاء الوطن، بدون استثناء.

وعليه، أدعو البنوك مضاعفة مجهوداتها لتوسيع نسبة لجوء المواطنين للخدمات البنكية وأدوات التمويل. وهذا بتسخير كل التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المالية المتوفرة، وذلك لتمكين عدد كبير من المواطنين للاستفادة منها.

لبلوغ هذه الغاية، يجب على البنوك:

- اقتراح تشكيلة كاملة من الخدمات المالية في بادئ الأمر، أساسية، تسمح بتعزيز حياة أفضل، لمختلف الفئات العمرية،
- تسهيل الحصول على الخدمات البنكية، لكافة المواطنين، وذلك بالتقاط موارد خارج الدائرة البنكية،
- تفهم وإرضاء بصفة مستدامة وأخلاقية حاجيات ورغبات فئات حساسة من الزبائن المحرومة حالياً.

أدعو البنوك للتكيف مع التحول الرقمي لاستحواذ حصص سوق مؤكدة، وكذا مواصلة جهودها في إطار التنمية والتجديد.

أشكركم على حسن الاصغاء.